

حوكمة التجارة الالكترونية في الجزائر: الواقع والآفاق.

د.بن مرزوق عنتره- جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

د.سي حمدي عبد المومن- جامعة محمد البشير الابراهيمى-برج بوعريج.

ملخص:

تشهد البيئة الرقمية الراهنة تحدي اقتصادي جديد يقتحم بقوة عالم التجارة بالجزائر، من خلال ظهور السوق الالكترونية كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذه السوق الافتراضية تستخدم العديد من الأنشطة والممارسات التجارية الالكترونية الحديثة (الدفع الالكتروني، التعاقد الالكتروني، التوقيع الالكتروني...)

وعلى الرغم من تأخر القواعد التشريعية والقانونية التي تنظمها والمتمثلة في القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، بالإضافة إلى محدودية وضعف أساليب استعمال التجارة الالكترونية، تسعى الجزائر اليوم إلى حوكمة تجارتها الالكترونية من أجل تأطير وعصرنة السوق الالكترونية وضبطها وإضفاء الشفافية على جميع الأنشطة التجارية الالكترونية.

لذلك تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع حوكمة التجارة الإلكترونية بالجزائر وآفاق تنميتها، وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيقها، وتوضيح التحديات التي ينبغي التصدي لها حتى نرتقي بيئة الأعمال التجارية الالكترونية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التجارة الالكترونية، الانترنت، تكنولوجيا الاتصالات.

Abstract:

In the current digital environment, a new economic challenge is sweeping the world of commerce in Algeria, through the emergence of the electronic market as a necessary and necessary result of recent developments in the field of information and communication technology, this virtual market uses many modern electronic business activities and practices(Electronic payment, electronic contracting, electronic signature...)

Despite the delay of the legislative and legal rules it regulates in the Law No. 18-05 of 10 May 2018, in addition to the limited and weak methods of using electronic commerce, Algeria today seeks to govern its electronic commerce in order to frame, modernize and control the electronic market and to ensure transparency of all exchanges Commercial.

Therefore, this paper seeks to study the reality of e-commerce governance in Algeria and its development prospects, identify the obstacles facing its application, and clarify the challenges that need to be addressed in order to improve the e-business environment in Algeria.

Keywords: Gouvernance, E-Commerce, Internet, Communication Technologies.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم اهتماما متزايدا بالحوكمة *gouvernance*، وعلى الرغم من حداثة الموضوع ولاسيما من الناحية القانونية، إلا أن معظم الدول قامت بالعمل على أن تتضمن تشريعاتها وقوانينها المختلفة قواعد الحوكمة، هذا التضمن اتسع ليشمل القوانين الاقتصادية مثل قانون الشركات، قانون المنافسة، قانون التجارة الالكترونية وغيرها، وذلك بهدف تحسين أعمالها التجارية.

وكغيرها من الدول تشهد الجزائر تحدي اقتصادي جديد يقتحم بقوة عالم التجارة، من خلال ظهور السوق الالكترونية كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستخدم العديد من الأنشطة والممارسات التجارية، وعلى الرغم من تأخر القواعد التشريعية والقانونية التي تنظمها والمتمثلة في القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، بالإضافة إلى محدودية وضعف أساليب استعمال التجارة الالكترونية، تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى حوكمة تجارتها الالكترونية من أجل تأطير وعصرنة السوق الالكترونية وضبطها وإضفاء الشفافية على جميع المبادلات التجارية، للحد من الجرائم المترتبة عنها.

لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع حوكمة التجارة الإلكترونية بالجزائر وآفاق تنميتها، وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيقها، وتوضيح التحديات التي ينبغي التصدي لها حتى نرتقي بيئة الأعمال التجارية الالكترونية بالجزائر.

ولمعالجة الموضوع قسمنا دراستنا إلى ثلاثة محاور أساسية:

- 1 - المضامين المختلفة لحوكمة التجارة الالكترونية.
- 2 - واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.
- 3 - الجهود الجزائرية في عملية الانتقال إلى حوكمة التجارة الالكترونية.
- 1 - المضامين المختلفة لحوكمة التجارة الالكترونية.

أ/ الحوكمة:

ظهر مفهوم "*gouvernance*" نتيجة للنقاشات الفكرية والأكاديمية الغربية، الأمر الذي خلق صعوبة بين الأكاديميين والباحثين العرب في تحديد ترجمة دقيقة للمصطلح، فظهرت عدة كلمات مثل الحكامة، الحكمانية، الحكم الراشد، الإدارة المثلى والنزيهة، الحوكمة وغيرها من المصطلحات، لكن نحن أخذنا مصطلح الحوكمة في دراستنا، وذلك لمجارية اغلب التوجهات الأكاديمية التي تتبنى توظيف هذا المصطلح.

الحوكمة مصطلح يعبر عن جملة من المفاهيم التي تطورت تدريجيا لتصل إلى معايير تتبناها القيادات السياسية والكوادر الإدارية الملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وقد بادرت العديد من المنظمات الدولية إلى استخدام مضامين الحوكمة بشكل واسع، كآلية لإدامة التنمية، من خلال العناية بتحقيق تنمية الموارد البشرية وإدامتها والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام وبالتنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الرسمية (الحكومية) وغير الرسمية (مجتمعية).¹

كما يمكن الإشارة إلى أن الحوكمة عملية تتأثر بمجموعة من الآليات التشريعية والتنظيمية والقانونية والسوق والمعايير المالية وجميع جهود المشاركين في الوحدة الاقتصادية لخلق نظام وضوابط من أجل تعزيز قيمة المساهمين وحماية مصالح المساهمين.²

وتعرف الحوكمة كذلك على أنها مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المؤسسات الاقتصادية من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين.³

وأشار الأستاذ آدم ونكلر *Adam winkler* إلى أن أهمية الحوكمة تؤكد تنامي القواعد السلمية المستخدمة فيها، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وتفاذي الوقوع في مغبة الأزمات المالية، من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، وتدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يحد من التقلبات في الأسواق وضبطها والعمل على استقرارها، لكسب ثقة المتعاملين وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.⁴

فالحوكمة نظام قائم على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع، ويمكن تطبيق الحوكمة في أي منظمة حكومية أو مجتمعية وعلى أي مستوى دولي أو إقليمي أو محلي، وفي مجالات عديدة أبرزها مجال التجارة الالكترونية.⁵

ب/ التجارة الالكترونية:

إن تكنولوجيات الاتصالات الحديثة والتي تندمج فيها كل من تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، أحدثت في حياة المجتمعات والأفراد أثارا عميقة، بحيث أفرزت مفاهيم جديدة، ومن أهم هذه المفاهيم التجارة الالكترونية (*Electronic Commerce*)، ولقد وضعت عدة تعاريف للتجارة الالكترونية، ومع ذلك أيا كان التعريف، فالمهم هو التركيز على خصوصية الوسيلة المستخدمة في التعاقد وهي شبكات الاتصال، التي يتم من خلالها هذا النوع من التجارة وبشكل خاص (الانترنت).⁶

وبالرجوع للأصل اللغوي للمصطلح نجده يتكون من كلمتين إنجليزييتين هما: *Electronic* و *commerce*، ويقصد بالأولى *commerce* مجموع النشاطات المنظمة والممتدة على الشبكات

المفتوحة (بيع، شراء، إعلان، تجارة)، وشتى الأعمال التجارية، والتي تعمل على تبادل القيم بين طرفين، ويقصد بالثانية *Electronic* الشبكة الالكترونية العالمية والمكونة من المحاسبات ووسائل الاتصال التي يتم تبادل البيانات من خلالها، وعليه فالتجارة الالكترونية هي الأعمال والنشاطات التجارية التي تتم ممارستها من خلال الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت).⁷

كما يرى البعض أنها عمليات استخدام الشبكة الالكترونية (الانترنت) في المجال التجاري والتي تتيح للمستهلك أن يعقد العديد من صفقات البيع والشراء بأسلوب سريع وسهل.⁸ وعرفتها منظمة التجارة الدولية بأنها "إنتاج وتسويق وبيع وتوزيع منتوجات من خلال شبكات الاتصالات الدولية (الانترنت)."⁹

أما عن المشرع الجزائري فقد عرفها في المادة 06 من القانون رقم 15-08 المتعلق بالتجارة الالكترونية أنها "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الالكترونية".¹⁰

وتتخذ التجارة الالكترونية انمطا عديدة، كعرض البضائع والخدمات عبر الانترنت وإجراء البيوع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع إجراء عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو غيرها من وسائل الدفع، وإنشاء متاجر إفتراضية أو محال بيع على الأنترنت، والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الانترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الانترنت.¹¹

ومنه نقول أن التجارة الالكترونية هي عبارة نشاط تجاري، وبشكل معمق تعاقدات ومعاملات البيع والشراء وطلب الخدمة والاستفادة منها بآليات ووسائل إلكترونية (الانترنت) ضمن بيئة رقمية معاصرة.

وبعد ما تطرقنا إلى مفهوم الحوكمة والتجارة الالكترونية نقول أن حوكمة التجارة الالكترونية آلية إستراتيجية تهدف إلى قيادة وتنظيم ومراقبة الأنشطة التجارية الالكترونية، عن طريق سلسلة من التشريعات والسياسات والعمليات والإجراءات الواضحة والمحددة، والتي يتم بواسطتها وضع نظام فعال يحكم الأنشطة والممارسات التجارية الالكترونية، ويضبط ممارستها والرقابة على أعمالها بغية إيجاد اقتصاد وطني متميز يتمتع بالشفافية والتنافسية.

2 - واقع التجارة الالكترونية في الجزائر:

يؤكد المختصون ومعهم الحكومة الجزائرية، أن الجزائر لازالت من الدول المتأخرة جدا في مجال التجارة الإلكترونية خاصة مع عدم تكيف النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات السوق والتكنولوجيا الحديثة، فضلا عن تأخر التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة الالكترونية والصادر السنة الماضية تحت رقم 18-05، غير

أن نشاط التجارة الإلكترونية عرف تطوراً "طفيفاً" في العامين الأخيرين وفق ما أكدته دراسة عن عدد من الدول الأفريقية من بينها الجزائر لموقع "Jumia" المختص في التجارة الإلكترونية 12.

لا توجد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الإلكترونية في الجزائر، لكن مؤشراتهم وملاحظهم تظهر جلياً في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة، فعلى سبيل المثال ظهرت العديد من المواقع الإلكترونية على اختلاف اهتماماتهم، والتي لقيت اهتماماً كبيراً من قبل مستخدمي الإنترنت في الجزائر مثل موقع واد كنيس الذي يقدم خدمات عديدة ومتميزة تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها واستضافة أي موقع في خوادم *Ouedkniss.com* قوية جداً بتوفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات، كما يوفر مساحات إعلانية لمختلف النشاطات، ومواقع أخرى كموقع *www.dzsoq.dz* الذي يشبه إلى حد كبير موقع إيباي *ebay*، وموقع *www.dzdeal.dz* وموقع *www.liodiali.dz*، وموقع الخطوط الجوية الجزائرية *airalgerie.dz* والذي تقدم من خلاله الشركة خدمات مهمة لزبائنهم، دون أن ننسى خدمات موقع البريد عبر الشبكة وإمكانية التسديد وخدمة الموزع الصوتي 13.

ومن جهة أخرى ظهرت كذلك ملامح السداد الإلكتروني في الجزائر، عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، بإصدار العديد من البنوك والمؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية مغطاة تحتوي على شريحة ميكروية وأخرى ذكية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، ومحاولة اعتماد بطاقات فيزا و ماستر كارد وغيرها في المنظومة البنكية الجزائرية وغيرها *Alegria e-banking services AEBS* 14.

كما أن القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية الصادر شهر أبريل 2018 من شأنه دفع هذا المجال أكثر إذ سينظم هذا النص القانوني الجديد السوق الإلكترونية من خلال العديد من الإجراءات والعقوبات التي تسمح بضمان أمن التجارة الإلكترونية (المواد من 37 إلى 48)، مع تحديد التزامات المزودين بخدمات الإنترنت والمستهلكين، وحدد النص الذي يقيد نشاط التجارة الإلكترونية بالتسجيل في السجل التجاري (المادة 08)، المعلومات التي يجب أن ترافق العرض التجاري الإلكتروني (المادة 11) كما يمر طلب المنتج أو الخدمة عبر ثلاثة مراحل إجبارية وهي: ضمان الشروط التعاقدية للمستهلك الإلكتروني والتحقق من تفاصيل الطلبية من قبل هذا الأخير وكذا التأكيد على الطلبية الذي يؤدي إلى إعداد العقد (12) 15. وعلى الرغم من كل هذه المظاهر، وكل الجهود التشريعية والتنظيمية المبذولة من طرف الجزائر في مجال تفعيل التجارة الإلكترونية، لا تزال السوق الافتراضية في الجزائر تشهد تأخر، حيث احتلت الجزائر المرتبة

111 في مؤشر التجارة الإلكترونية 2018 الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" واستند تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تصنيف كل بلد على حدا في مؤشر التنمية الإلكترونية إلى أربعة معايير: أولها استخدام الانترنت، درجة تأمين الخادم، معدل استخدام البطاقات البنكية، وأخيرا حجم خدمات التسليم.¹⁶

3/ الجهود الجزائرية في عملية الانتقال إلى حوكمة التجارة الالكترونية:

أحرزت الجزائر تقدما كبيرا في مجال تطوير الحوكمة الإلكترونية متقدمة بعشرين مرتبة ما بين 2016 و2018، حيث انتقلت من المرتبة 150 إلى المرتبة 130 استنادا إلى دراسة أنجزت سنة 2018، من طرف قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وأبرزت الدراسة إلى أن هذا التقدم الذي يمس بلدانا أفريقية أخرى يبرز الجهود الإقليمية لمتابعة التوجهات العالمية في مجال التطور التكنولوجي، وأوضحت وزيرة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة هدى إيمان فرعون، الثلاثاء الفارط أن الجزائر تقدمت في مؤشر كثافة الخدمات بـ10 مراتب وفي مؤشر البنية التحتية للاتصالات بـ30 مرتبة¹⁷.

كما صرح وزير التجارة الجزائرية سعيد جلاب في تدخله خلال يوم إعلامي حول السجل التجاري الالكتروني كوسيلة فعالة لعصرنة الرقابة الاقتصادية بحضور وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة إيمان هدى فرعون، على ضرورة انتقال التجار من السجل التجاري التقليدي نحو السجل التجاري الالكتروني و أعلن أن آخر أجل للحصول على السجل التجاري الالكتروني سيكون يوم 11 أبريل 2019 داعيا المتعاملين الاقتصاديين للتقرب من المصالح المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري وقال الوزير "أن السجل التجاري الالكتروني أصبح حقيقة ملموسة منذ 2014، حيث وصل عدد التجار الحائزين على مستخرج السجل التجاري الالكتروني 828.328 إلى غاية 30 نوفمبر 2018، من مجموع عدد التجار المقيدين بالسجل التجاري والذين يفوق عددهم 2 مليون تاجر أي بنسبة 43 بالمائة" وأضاف "نسعى لتجسيد برنامج الحكومة المتعلق بتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية والمستمدة من توجيهات رئيس الجمهورية، والتي ترمي إلى "تعزيز الحوكمة الاقتصادية¹⁸.

كما عملت مختلف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر على إصدار بطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة ميكروية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ مالية معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، نذكر على سبيل المثال بطاقات بريد الجزائر للحسابات الجارية وبطاقات الشفاء لمؤسسة الضمان الاجتماعي، غير أن الملاحظ أن بطاقات السحب لبريد الجزائر تمثل فقط وسيلة تمكن المواطنين من سحب

أموالهم الموجودة ضمن حساباتهم الجارية لدى مصالح بريد الجزائر، وهذا عبر الموزعات الآلية للأوراق المالية المنتشرة في الوطن. 19

وفي سعيها دائما إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، فمن بين الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات في الجزائر ما يلي: 20

- **تشكيل هيئة وطنية لمحاربة الفساد:** تأسست هذه الهيئة سنة 2006، التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، وإعداد برامج للتوعية من مخاطر الفساد بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية و الإجراءات الإدارية ذات الصلة حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008 لتضاف بذلك 42 وزارة وهيئة أخرى في المنطقة العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها.

- **انعقاد مؤتمرات حول الحوكمة المؤسسات أولا في جانفي 2007:** حيث شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة علمية تتخذ.

- **إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات:** قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات *GCGF* ومؤسسة التمويل الدولية *IFC* لوضع دليل حوكمة المؤسسات.

- **إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري:** تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل من جمعية *CARE* والجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر.

- **إطلاق مركز حوكمة الجزائر:** بناء على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة

جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

- برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبني الاتحاد الأوروبي برنامج بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل ويرمي البرنامج الجديد إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلى العدالة وتعزيز مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال حوكمة التجارة الالكترونية إلا أن هذا الأمر لا يزال يعرف تأخر، فتجربة الحوكمة بما فيها حوكمة التجارة الالكترونية في الجزائر تجربة فتيبة، وهي في المراحل الأولى لاستخدام هذا النوع من التجارة، والدليل على ذلك تأخر القواعد القانونية التي تضبطها والصادر في السنة الماضية 2018 تحت رقم 18-05، وها يعود لجملة من العراقيل والتحديات التي ينبغي التصدي لها والقضاء عليها.

- تحديات حوكمة التجارة الالكترونية بالجزائر:

صرح الأستاذ احمد نيهي أنه في الجزائر لا توجد تجارة إلكترونية بالمفهوم الصحيح، وذلك لانعدام الثقة عكس الدول الغربية التي توجد بها قاعدة بيانات للمتعاملين الاقتصاديين، حيث يمكن لأي متعامل معرفة كل شيء عن الشخص الآخر الذي سيتعامل معه قبل إبرام الصفقة وتوقيع العقد يكون إلكترونيا عن طريق مواقع متخصصة تشبه مواقع الدردشة وهي مخصصة لرجال الأعمال فقط ومن يضمن جدية البائع أو الزبون، فالثقة لا تكون في الشخص لكن في الموقع الذي لا يسجل فيه إلا بالاشتراك الموثق فيكون الموقع بمثابة الضامن.²¹

كما أشار كذلك الأستاذ عبد الرحمان العيشي إلى جملة من التحديات والعوائق التي حالت دون تطور التجارة الالكترونية وحوكمتها بالجزائر:²²

- محدودية حجم التجارة الالكترونية في الجزائر، سواء بين الشركات التجارية نفسها، أو بينها وبين مورديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين محليا، كما أن كثيرا من المتاجر الالكترونية في الجزائر على سبيل المثال هي متاجر إلكترونية غير كاملة، أي أنها تقوم بعمليات العرض والإعلان فقط ويغيب عنها الدفع الالكتروني.

- شح الموارد المالية يصعب من تسريع وتيرة التجارة الالكترونية، خصوصا مع الضائقة المالية التي تشهدها الجزائر مؤخرا، فهذا النوع من التجارة يحتاج رؤوس أموال ضخمة تصرف لاقتناء البرامج التكنولوجية خصوصا وأن الجزائر بلد مستورد للتكنولوجيا وليس مصنع لها.
 - قلة الكوادر البشرية المؤهلة والمكونة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الالكترونية، حيث يمثل العنصر البشري ركيزة أساسية في تسخير تقنية المعلوماتية لخدمة اقتصاد المجتمع، وبالتالي تطوير التجارة الالكترونية، حيث تحتاج هذه التجارة الأشخاص المدربين والمؤهلين في مجالات عدة مثل تطوير المواقع على الانترنت، ومهارات في البرمجة، وخبراء في قواعد البيانات وأنظمة التشغيل.
 - الافتقار إلى نظام مصرفي متكامل قادر على حل مشكلات الوفاء الالكتروني، وبطاقات الائتمان وتبرز في هذا السياق مسألة استخدام بطاقة الصرف الالكترونية وهي الوسيلة الأولى في البيع والشراء حيث يوجد تخوف من إصدار بطاقات الائتمان بشكل عام.
- خاتمة:**

لقد تم استثمار الكثير من الموارد المالية والبشرية في بناء الواجهات الإلكترونية للتجارة في الجزائر وقد آن الأوان من أجل التأكد من أن تلك الاستثمارات لن تذهب سدى وسوف تضمن استمرارية الخدمات الالكترونية، الآن هو الوقت المناسب للتفكير بحوكمة التجارة الالكترونية قبل أن تنتشر خدماتها بطريقة غير سليمة على الانترنت ولا نعود قادرين على إدارتها وصيانتها وحمايتها من العبث الالكتروني.

الهوامش:

1. سامية بابوي، بوريش رياض، " الإصلاح السياسي والحكومة الرشيدة : دراسة في العلاقة والمضامين"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، شهر جوان 2018، ص 282.
2. ثابت حسان ثابت، سيد أحمد حاج عيسى، " دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، شهر أفريل 2017، ص 56.
3. نورة محمد، مليكة حفيظ شباكي، " حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافرها مع متطلبات حوكمة المؤسسات الدولية"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، ديسمبر 2017، ص 17.
4. صبري أحمد شلي، مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان، الدار العربية للموسوعات، 2014، 2014، ص 36، 37.
5. مدحت محمد محمود أبو ناصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2015، ص 45، 46.
6. نضال إسماعيل برهم، أحكام عقود التجارة الالكترونية، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005، ص 15.
7. محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الالكترونية (العقود الالكترونية- المنازعات العقدية وغير العقدية- القانون الواجب التطبيق)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005، ص 25.

8. زويتة محمد صالح، كريدل شريف، " التجارة الالكترونية العربية...الواقع والتحديات"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، العدد 02، شهر جانفي 2010، ص 173.
9. نضال إسماعيل برهم، مرجع سابق الذكر، ص 15.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 15-08 المؤرخ في شعبان عام 1439 هـ الموافق ل 10 مايو سنة 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 6 مايو سنة 2018، ص 05.
11. فضيل رابح، " التجارة الالكترونية: المفاهيم، الاشكال والمزايا"، الملتقى الدولي الرابع حول: عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية-، جامعة خميس مليانة الجزائر، 26، 27 أفريل 2011، ص 03.
12. يونس بورنان، انتعاش طفيف للتجارة الالكترونية في الجزائر، العين الإخبارية، أبو ظبي، الخميس 22 مارس 2018، على الرابط: <https://al-ain.com/article/algeria-e-commerce-study>, consulté 20/02/2019 heure 00.28.
13. مسعودي عبد الهادي، الأعمال المصرفية الالكترونية: بنوك إلكترونية، نقود إلكترونية، بطاقات إلكترونية، عمان: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص 179.
15. مرجع سابق الذكر، ص 179.
16. أنظر نص القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، مرجع سابق الذكر.
17. الجزائر تحتل المرتبة 111 عالميا في استخدام التجارة الالكترونية، جريدة الصوت الآخر، الجزائر، الأربعاء 12 ديسمبر 2018، على الرابط التالي: <https://www.assawt.net>, consulté 20/02/2019 heure 00.16.
18. الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال الحوكمة الالكترونية، جريدة المساء يومية وطنية إخبارية، 04 سبتمبر 2018 على الرابط: <https://www.el-massa.com/dz/>, consulté 20/02/2019 heure 19.34.
19. عدد الحائزين على السجل الالكتروني يفوق 828 ألف تاجر، Sud horizons journal électronique، 01 ديسمبر 2018، على الرابط: <https://www.sudhorizons.dz>, consulté 20/02/2019 heure 19.48.
20. عجيلة محمد، غزيل محمد مولود " ملامح التجارة الالكترونية واعتماد أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر، مشاكلها وحلولها المقترحة"، الملتقى الدولي الرابع حول: عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية-، جامعة خميس مليانة الجزائر، 26، 27 أفريل 2011، ص 10.
21. بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مجلة الباحث، العدد 12، شهر جوان 2013، ص 660-662.
22. عجيلة محمد، غزيل محمد مولود، مرجع سابق الذكر، ص 14.
23. عبد الرحمان العيشي، "آليات التجارة الالكترونية وأثرها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، شهر مارس 2018، ص 175.